

الممارسات الداعمة لحق العودة لدى تلاميذ الصفين الثامن والتاسع الأساسيين

د. يوسف عواد ذياب*

* أستاذ مساعد، مدير منطقة نابلس التعليمية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.

ملخص:

تعرض هذه الدراسة أحداث نكبة سنة (١٩٤٨م) وما ترتب عنها من أخطار وخسائر فادحة ، تمثلت في تشريد شعب بأكمله لينعم شعب آخر بخيراته ، وسط إخفاق دولي في حل مشكلة اللاجئين ، مما جعل حق العودة حلماً يراود عقول اللاجئين الفلسطينيين وقلوبهم ، رغم تغير الأحوال واختلاف الأوضاع وتبدل الأجيال . وهذا ما حدا بالباحث إلى دراسة واقع التربية على حق العودة تجسيداً لهذا الحق وتعزيزه .

سعت الدراسة الحالية بشكل رئيس إلى الإجابة عن السؤال الآتي : ما مدى استجابات تلاميذ الصفين الثامن والتاسع الأساسيين حول بعض الممارسات الداعمة لحق العودة؟! وهل تختلف تلك الاستجابات باختلاف متغيري الجنس والصف الدراسي للتلاميذ؟!

أشارت نتائج الدراسة إلى أن الدرجة الكلية لمتوسط استجابات تلاميذ الصفين الثامن والتاسع الأساسيين حول بعض الممارسات الداعمة لحق العودة كانت متوسطة ، كما تتباين هذه الممارسات من حيث درجة شيوعها : من العالي (كلاستماع لذكريات المهجرين والاحتفاظ بما يثبت ملكياتهم . . .) إلى المتوسطة (كمعرفة البلد التي ينحدر منها التلميذ وما تشتهر به ، والمشاركة بأنشطة ذات علاقة بحق العودة) ، وأخيراً المتدنية (كتشجيع الزواج المتبادل بين المهجرين ومن ظلوا في الداخل) .

كما بينت النتائج ، باستخدام تحليل الانحدار المتعدد حول مدى تأثير أبعاد الممارسات الداعمة لحق العودة ، أن البعد المتعلق بالالتزام نحو الممارسة الداعمة لحق العودة احتل المرتبة الأولى ، فيما احتل البعد المتعلق بالجانب المعرفي المرتبة الثانية ، وأخيراً احتل البعد المتعلق بالميل أو الرغبة بالممارسة الداعمة لحق العودة المرتبة الثالثة ، وقد بينت النتائج أن العلاقة ما بين هذه الأبعاد طردية . كما أظهرت نتائج الدراسة باستخدام تحليل التباين الثنائي وجود فرق يعزى لمتغير الصف الدراسي ؛ حيث تفوق طلاب الصف التاسع على طلاب الصف الثامن

الأساسي في استجاباتهم حول مدى ممارساتهم الداعمة لحق العودة، فيما لم تظهر النتائج وجود فرق يعزى لمتغير الجنس وإلى التفاعل ما بين متغيري الجنس والصف الدراسي. وأوصى الباحث بضرورة إجراء دراسات مقارنة عن واقع التربية على حق العودة لدى تلاميذ اللاجئين الفلسطينيين في الداخل الفلسطيني والضفة الغربية وفي الشتات، وكذلك أوصى بدمج حقوق اللاجئين الفلسطينيين بعامة وحق العودة بخاصة ضمن المناهج الفلسطينية.

to practice the supporting activities came in the third place. Moreover, the study revealed that there was a direct relationship between these dimensions. Furthermore, Two-Way ANOVA analysis indicated significant differences due to the grade variable when the ninth grade students scored higher than the eighth grade students in terms of their responses regarding the use of supporting practices. However, no significant differences were found that can be attributed to sex variable or to the interaction between sex and grade variables.

The researcher recommended that other researchers conduct comparative studies so as to investigate the effect of education on the “right of return” among the refugee students in the occupied territories either in 1948 territories or the West-Bank and the Diaspora. Furthermore, the researcher recommended integrating the rights of Palestinian refugees in general and the right of return in particular into the Palestinian Curricula.

Abstract:

This study tries to discuss some of the disastrous effects of 1948 war, being called An-Naqba, among Palestinians. An-Naqba “The Catastrophe” was the main cause of the Palestinian refugee problem when a great number of the Palestinians were forced to leave their homeland and to settle down in some other places while their villages and towns had been destroyed or resettled with Jews. During the last decades, the International Community has failed to find a fair resolution to the problem of refugees. Nevertheless, the “right of return” is still the dream of millions of refugees who hope to return to their homeland one day. Therefore, the researcher aims at investigating the role of education in supporting and empowering the “right of return” among the Palestinian refugee students.

Generally speaking, this paper aims at answering two main questions: What are the responses of the Eighth and Ninth grade students regarding the use of some practices which aim to support the “right of return”? and do these responses differ due to sex and grade variables?

The results of the study revealed that the overall degree of the students’ responses was in the middle, and that the practices range from high (such as listening to the memories of the eldest refugees and preserving their own entities) to medium (such as remembering the home village of the refugee student and what it was famous of in addition to the degree of participating in some activities that support the “right of return”), to low (such as encouraging marriage between the refugees and those Palestinians who remained in their homes.

Using multi-regression analysis to identify the effect of using such supporting practices on the “right of return”, the study showed that the dimension of “commitment” to the supporting practices scored the highest while the dimension of “knowledge and competence” in terms of the “right of return” scored the second place and the dimension of “tendency and desire”

مقدمة:

بعد ثلاثة عقود من الاحتلال والانتداب، أعلنت الحكومة البريطانية لهيئة الأمم المتحدة في مطلع سنة (١٩٤٧م) عن نيتها سحب قواتها من فلسطين، وعندما قررت الجمعية العامة التابعة لهيئة الأمم المتحدة تشكيل لجنة خاصة تقدم توصياتها بشأن مستقبل فلسطين في أيلول سنة (١٩٤٧م) (العودة إلى ديارهم، ٢٠٠١).

وفي تشرين الثاني سنة (١٩٤٧م) قررت الأمم المتحدة فرض خطتها لتقسيم فلسطين إلى دولتين، إحداها للعرب وأخرى لليهود، دون احترام أو اهتمام لرغبات الأغلبية السكانية فيها. حيث دعا قرار الجمعية العامة رقم (١٨١) إلى تأسيس دولة لليهود على (٥٦٪) من مساحة فلسطين، في الوقت الذي كان فيه اليهود يشكلون نسبة تقل عن ثلث السكان من جهة، ولا يمتلكون أكثر من (٧٪) من الأرض من جهة أخرى، مما عزز من رفض العرب والفلسطينيين لهذه الخطة، بل رفضها اليهود أنفسهم ولدوافع مختلفة (مركز بديل، ٢٠٠٠).

وكان المؤرخ اللبناني قسطنطين زريق أول من استعمل مصطلح "النكبة" لوصف أحداث "١٩٤٨" وذلك في كتابه "معنى النكبة" . . . وأصبح هذا المصطلح "النكبة" فيما بعد الاسم الذي يطلقه الفلسطينيون على تهجيرهم وهدم معظم معالم مجتمعهم السياسية والاقتصادية والحضارية في سنة (١٩٤٨)، وهي السنة التي طرد فيها الشعب الفلسطيني من بيته وأرضه وخسر وطنه لصالح إقامة دولة يهودية (الجمعية العربية للبحث والتطوير، ٢٠٠٥). وقد استخدمت العصابات الصهيونية القتل الجماعي والحرب النفسية، والتخويف والضغطات الاقتصادية والقانونية، والحصار والتهديد، بل الشاحنات أيضا لنقل الفلسطينيين وترحيلهم وإلقائهم بعيداً أو خارج حدود التواصل الاستيطاني الجغرافي الصهيوني (السلطان، ١٩٩٨).

كما شملت أحداث النكبة عشرات المجازر والفظائع وأعمال النهب ضد الفلسطينيين، وهي إن لم تقم بتدمير بعض تلك القرى أو المدن، فقد حولت لتصبح يهودية، كما طرد معظم القبائل البدوية التي كانت تعيش في النقب محاولة تدمير الهوية الفلسطينية ومحو الأسماء الجغرافية العربية، وتبديلها بأسماء عبرية، أو تدمير البلاد العربية الأصلية بخلق مشهد طبيعي أوروبي .

وقد تسببت حرب سنة (١٩٤٨) في تفرغ (٥٣١) قرية وتدميرها على يد القوات

الصهيونية، وإلى اقتلاع (٨٠٪) من السكان الفلسطينيين العرب الأصليين أصحاب تلك الأرض (بتريل، ٢٠٠٠). ففي عامها الأول سجلت الأنروا حوالي تسعمائة الف واربعة عشر الفا ومائتين وواحداً وعشرين (٩١٤٢٢١) لاجئاً فلسطينياً ضمن مناطق عملياتها، وقد فقد هؤلاء اللاجئون كل ما لهم من مأوى ومصدر رزق، وأصبح اعتمادهم في الحياة اليومية مرتكزاً على ما تزودهم به وكالة الغوث من مأكّل ومشرب ومأوى، وخدمات أخرى لمنع وقوع المجاعة وتفشي الأوبئة والأمراض بينهم (جيرهارد وانغريد، ١٩٩٧).

ويمثّل اللاجئون الفلسطينيون هذه الأيام أكبر مجموعة لاجئين في العالم، إذ يصل عددهم إلى خمسة ملايين لاجئ، يعيش أكثر من ثلثهم خارج الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة وداخل الخط الأخضر أو ما تقوم عليه دولة إسرائيل). يقطن (٦، ٣) مليون نسمة ممن هم مسجلون لدى الأنروا في مناطق عمل الأنروا وهي: الضفة الغربية، وقطاع غزة، والأردن، وسوريا، ولبنان. كما يعيش حوالي ثلث اللاجئين المسجلين لدى الأنروا في (٥٩) مخيماً للاجئين منذ تأسيسها في سنة (١٩٤٩) (مركز بديل، العودة إلى ديارهم، ٢٠٠١م).

وتتوزع المخيمات الفلسطينية البالغ عددها (٥٩) مخيماً بوجود (١٠) مخيمات منها في سوريا، و(١٠) مخيمات أخرى في الأردن، بينما يوجد (١٢) مخيماً في لبنان، ويتوزع (٢٧) مخيماً منها في الضفة الغربية وقطاع غزة، منها (١٩) مخيماً في الضفة الغربية و(٨) في قطاع غزة. ومن الجدير ذكره أن هناك مخيمين في لبنان قد دُمرا، وهما: مخيم دكوانه، ومخيم النبطية، كما أن مخيماً آخر في الضفة الغربية (النويعة) غير مأهول. (مركز بديل، اللاجئون الفلسطينيون في الشتات، ٢٠٠٠).

ولعل من المؤسف حقاً أن غالبية اللاجئين يعيشون في مناطق لجوء لا تبعد أكثر من (١٠٠) مئة كيلو متر عن قراهم ومدنهم الأصلية التي هجروا منها، مما يزيد من معاناتهم النفسية، كما أن من بين كل ثلاثة لاجئين في العالم هناك لاجيء فلسطيني، وهذا ما يعطي هذه المعاناة بعداً دولياً كبيراً.

إن مصير اللاجئين الفلسطينيين لم يحرك مشاعر الذنب أو الندم بين الإسرائيليين، بل على العكس تماماً، فقد كتب (موشيه شاريت) في ١٥ حزيران (١٩٤٨م)، أن رحيل العرب كان ظاهرة عظيمة في تاريخ البلاد، ومن وجهة نظره كانت أكثر روعة من قيام دولة إسرائيل (سمارة، ١٩٩٩).

ولعل من الواضح أن معظم البلدان العربية التي تستضيف الغالبية العظمى من اللاجئين

الفلسطينيين تتردد حتى اليوم بقبول الجاليات الفلسطينية التي تعيش على أرضها على أساس دائم وضمن حقوق كاملة يتمتعون بها، بل يعتبرون عاملاً قد يزعزع الاستقرار الوطني لتلك الدول، وهم بالتالي يخضعون لرقابة خاصة من مخابرات دولهم، ولا ينظر إليهم على أنهم لاجئون ولكن ينظر إليهم كأنهم قضية أمن دولة، بحيث أصبحت حياتهم وحريتهم السياسية وحصولهم على الحقوق المدنية والإنسانية تكاد تحدها تماماً متغيرات الظروف السياسية التي لا حول ولا قوة للاجئين الفلسطينيين في تشكيلها، وإنما هم ضحايا تلك الأوضاع .

كما يتعرض الفلسطينيون المهجرون وقيموون داخل الخط الأخضر إلى تجاهل وإهمال متعمد من الحكومة الإسرائيلية، حيث يواجهون كثيراً من المشكلات التي يواجهها الفلسطينيون الآخرون، ومن تلك المشكلات التي يواجهونها الافتقار إلى الحماية الوطنية والدولية، وعدم التوصل إلى حلول دائمة لقضاياهم كالعودة واستعادة السكن والممتلكات والحصول على تعويض، وكذلك عدم وجود هيئة أو آلية دولية توفر لهم الحماية، أو تسعى إلى إيجاد حلول دائمة لقضاياهم (مركز بديل، الفلسطينيون المهجرون في الداخل، ٢٠٠٣).

ولعل المتبع للبرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية يدرك تماماً أن هناك إغفالاً لحق العودة، إذ يعتبر حزب العمل أن تسوية مشكلة اللاجئين يجب أن تتم خارج حدود إسرائيل، فيما يقف حزب الليكود ضد العودة بشكل تام ويرفض في إطار ذلك زيادة عدد السكان الفلسطينيين من خلال إيجاد وتأثر منتظمة ومتزايدة لآلية جمع الشمل، بينما ينظر يمين إسرائيل لطردهم الفلسطينيين من البلاد، أما المفضل فينظر إلى وجود مشروط للعرب داخل الخط الأخضر، كما يقف حزب المهاجرين الروس (يسرائيل بعاليا) وحركة الطريق الثالث موقفاً رافضاً لحق العودة بشكل قاطع (سالم، ١٩٩٧).

منذ أوائل الخمسينيات، لم توفر لجنة التوفيق للاجئين الفلسطينيين الحماية الدولية الأساسية الممنوحة لغيرهم من اللاجئين. واقتصرت تركيز اللجنة على التوثيق وتقدير حجم ممتلكات اللاجئين إلى حد استبعاد حقوق اللاجئين الأخرى كافة والمصانة دولياً، الأمر الذي كان له عواقب وخيمة على اللاجئين الفلسطينيين (تيري رمبل، ٢٠٠٠).

وفي الوقت نفسه اتخذت الحكومة الإسرائيلية عدداً من الإجراءات التي تمنع عودة اللاجئين إلى مدنهم وقراهم، بل اتخذت قراراً في ١٦ تموز (١٩٤٨م) حوّل القوات الصهيونية باطلاق النار على كل من يحاول العودة من اللاجئين، وبالمقابل استوطن المهاجرون اليهود في بيوت يملكها اللاجئون الفلسطينيون (مركز بديل، اللاجئون الفلسطينيون في الشتات، ٢٠٠٠). ويؤكد القانون الإنساني على حق العودة لجميع المهجرين في العالم إلى ديارهم، بصرف

النظر عن الذين هجّروا في فترة صراع أو حرب، وفق ما ورد في معاهدة جنيف للمدنيين لعام (١٩٤٩)، وكذلك معاهدة لاهاي (١٩٧٠ م) اللتين توجبان قيام المحتل بتطبيق قانون صاحب السيادة المبعد مؤقتاً، بما في ذلك القانون الخاص بحقوق الجنسية والإقامة، وهذا الوضع يعطي السكان المحليين الحق بمزاولة أعمالهم وإمكانية العودة للأشخاص الذين هجّروا من بلادهم في أثناء الحرب أو نتيجتها (مركز بديل، العودة إلى ديارهم، ٢٠٠١).

إن الدعم السياسي الضعيف والمحدود لحقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة واستعادة الممتلكات وتلقي التعويضات قد أثار العديد من النقاشات التي يمكن من خلالها استغلال القوانين الدولية المتوافرة لتطبيق هذه الحقوق .

وفي الواقع ساعد إنشاء وكالة الغوث (الأُنروا) على إبقاء قضية اللاجئين الفلسطينيين قائمة وحيّة، لأن التسجيل الذي قامت وما زالت تقوم به الوكالة يثبت على الدوام واقع قضية اللجوء، لأنه إذا ما فقد اللاجئون الفلسطينيون الاعتراف بقضيتهم قبل إيجاد حل سياسي عادل يلبي طموحاتهم بالعودة، فإنه من السهل اعتبارهم جزءاً من البيئة السكانية المؤقتة في الدول التي استضافتهم، تمهيداً لاندماجهم في تلك المجتمعات، وفي حالة الاندماج هذه، يفقد اللاجئون حقهم في العودة والتعويض كما نص عليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٤) الفقرة (١١).

وفي الوقت الحاضر لا يوجد للاجئين الفلسطينيين أي هيئة تمكنهم من توثيق دعاويهم الفردية المطالبة بالعودة واستعادة حقوقهم وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم جراء تشريدهم من منازلهم وديارهم في سنة (١٩٤٨ م). وهذا ما ينسجم مع المادة (١) من الملحق (٧) من معاهدة دايتون (١٩٧٢ م)، التي ترى على أنه لكل اللاجئين والمهجرين الحق في العودة إلى منازلهم وديارهم الأصل عودة طوعية آمنة، ولهم الحق كذلك في استعادة ممتلكاتهم التي حرموا منها أو جردوا منها جراء الحرب، ولهم الحق في تلقي تعويضات عن أي من الممتلكات التي لا يمكنهم استردادها (مركز بديل، العودة إلى ديارهم، ٢٠٠١).

مشكلة الدراسة:

يُعدّ القرار رقم (١٩٤) الصادر بتاريخ ١١ كانون الأول (١٩٤٨ م) من أكثر قرارات الأمم المتحدة علاقة باللاجئين الفلسطينيين، وقد تعرض هذا القرار في كثير من الحالات إلى تفسيرات غير صحيحة، نظراً لقلّة المعلومات المتوافرة، وفي حالات أخرى كانت التفسيرات خاصة أو

مغلوبة لغرض تقليل حقوق اللاجئين الفلسطينيين التي نص عليها القرار أو تحجيمها. وتأتي هذه الدراسة في ظل ثقافة عامة تتبنى تدني مستوى الثقة في القرارات الدولية التي لم تتمكن لغاية تاريخه من حل مشكلة اللاجئين بحسب تلك القرارات، وأصبح حق العودة حلمًا يراود عقول اللاجئين ويمتدح بالأحزان والمعاناة دونما تغيير واضح لصالحهم، مما حدا بالغيورين على هذا الحق إلى بذل مزيد من الجهود الداعمة له وتعزيزه.

ونظراً لما للبعد التربوي من دور مهم في حياة الشعوب الذي يمكن من خلاله تنشئة الأطفال تنشئة تخدم مصالح الشعب وتجذر عقيدته وتغرس في مواطنيه حب الانتماء للوطن والتمسك بثوابته، فقد سعى الباحث إلى تشخيص واقع التربية على حق العودة، بعدما أكدت مداخلات وندوات ومقالات وورش عمل أهمية هذا الموضوع الذي لم يعط الاهتمام الكافي في مجال البحث العلمي، وبخاصة أن الباحث لم يعثر على دراسة واحدة تناولت حق العودة للاجئين الفلسطينيين من زاوية تربوية.

إزاء ما تقدم يمكن تحديد مشكلة الدراسة على النحو الآتي:

ما مدى استجابات تلاميذ الصفين الثامن والتاسع الأساسيين حول بعض الممارسات الداعمة لحق العودة؟! وهل تختلف تلك الاستجابات باختلاف متغيري الجنس والصف الدراسي للتلاميذ والتفاعل بينهما؟!

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها لأنها تتناول موضوعاً مهماً يتعلق بحق العودة للاجئين الفلسطينيين من زاوية تربوية، وبخاصة أن المحاولات الإسرائيلية تتعاضم يوماً تلو آخر في طمس هذا الحق وإلغاء وجوده، عبر استراتيجيات ممنهجة تقوم على تذيب الانتماء الوطني للاجئين الفلسطينيين عن مدنهم وقراهم التي هجّروا منها، وهي إلى جانب ذلك تكتسب أهمية خاصة من حيث إثارته لهذا الموضوع في ظل تركيز الاهتمام الحالي نحو إجراءات الاحتلال واعتداءاته وجرائمه المتعلقة بالجدار العازل والقتل والتدمير والهدم والإغلاق، دون إبداء الاهتمام نفسه لحق العودة الذي يستحق أكثر من ذلك.

كما يمكن لهذه الدراسة أن تثير الاهتمام حول قضايا تكريس مبدأ حق العودة في ظل رغبة إسرائيلية واضحة بأن تمتص اللاجئين الفلسطينيين، وان يفنى أكبر عدد ممكن إن لم يكن جميعهم ويفنى بذلك حق العودة معهم بحسب اعتقادهم، ولعل في هذه الدراسة ما

يفتح الأذهان نحو استثمار الجهود التربوية وتعزيز دورها في تجسيد الحق الفلسطيني المتمثل بالعودة والتحرير .

أهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة لمعرفة :
- * مدى شيوع الممارسات الداعمة لحق العودة بين تلاميذ الصفين السابع والثامن الأساسيين ، وبما يعكس التربية على حق العودة .
- * أثر بعض المتغيرات المتعلقة بالتلاميذ على ممارساتهم الداعمة لحق العودة .
- * ترتيب الممارسات والأبعاد الداعمة لحق العودة بحسب أهميتها .
- * بعض الأساليب التربوية المتبعة في المنهاج الرسمي التربوي وغير الرسمي من حيث تكريس هذا الحق وتطويره .

سؤال الدراسة وفرضياتها:

أولاً: سؤال الدراسة:

ما مدى شيوع الممارسات الداعمة لحق العودة بين تلاميذ الصفين الثامن والتاسع الأساسيين في مدارس مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في مدينة نابلس ؟!

ثانياً: فرضيتا الدراسة:

- ١- لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = .05$) بين متوسطات الأبعاد الثلاثة (الالتزام، والبعد المعرفي " الوعي " ، والرغبة أو الميل) في استجابات تلاميذ الصفين الثامن والتاسع الأساسيين لمدى الممارسات الداعمة لحق العودة .
- ٢- لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = .05$) بين متوسطات استجابات تلاميذ الصفين الثامن والتاسع الأساسيين حول مدى شيوع الممارسات الداعمة لحق العودة تعزى لمتغيري الجنس والصف الدراسي والتفاعل بينهما ؟!

تعريف المصطلحات:

اللاجئ الفلسطيني:

هو الشخص الذي عاش في فلسطين لمدة سنتين على الأقل قبل اندلاع النزاع العربي الإسرائيلي في سنة (١٩٤٨م)، والذي فقد بسبب ذلك بيته ووسائل كسب عيشه (الطويل، ١٩٩٦).

قرار حق العودة:

ورد في البند الحادي عشر من قرار (١٩٤) الصادر سنة (١٩٤٨م) "تقرر وجوب السماح بالعودة، وفي أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندها يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعرض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة" (سالم، ١٩٩٧).

الممارسة:

كل ما من شأنه أن يبقي حق العودة ماثلاً في وجدان اللاجئ الفلسطيني وعقله وسلوكه، ويتمثل ذلك بالرغبة أو الميل والالتزام والبعد المعرفي بالأمر المتعلقة بحق العودة، وتعرف الممارسة إجرائياً في هذه الدراسة بالدرجة التي تحدد في ضوء المقياس المستخدم.

المنهج والاجراءات:

وقد تضمن الآتي :

المنهج المستخدم : استخدم الباحث المنهج الوصفي الميداني بتطبيق أداة الدراسة على عينة من تلاميذ الصفين الثامن والتاسع الأساسيين (ذكور وإناث) في مدارس مخيمات نابلس التابعة لوكالة الغوث، وذلك في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ .

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من تلاميذ الصفين الثامن والتاسع الأساسيين التابعين لمدارس وكالة

الغوث في مخيمات نابلس الثلاثة (مخيم بلاطة، ومخيم عين بيت الماء، ومخيم عسكر)، وقد بلغ عددهم (١٨١٩) تلميذا موزعين بحسب الجدول الآتي:

المجموع	اناث	ذكور	الصف/ الجنس
٩٥٣	٤٧٣	٤٨٠	الثامن الاساسي
٨٦٦	٤٧٧	٣٨٩	التاسع الاساسي
١٨١٩	٩٥٠	٨٦٩	المجموع

عينة الدراسة:

اختيرت عينة الدراسة بالطريقة العشوائية المنتظمة، حيث وزعت الاستبانات لكل مدرسة ولكل صف دراسي بحسب النسبة المحددة، ومن ثم اختيرت العينة بحسب مكان جلوسهم بالصف، وقد بلغت نسبة تمثيلها حوالي (٢٢٪) من مجتمع الدراسة، والجدول الآتي يوضح توزيع عينة الدراسة بحسب الجنس:

النسبة المئوية %	التكرار	الجنس
٤٦,٥	١٨٦	ذكور
٥٣,٥	٢١٤	اناث
١٠٠	٤٠٠	المجموع

كما يوضح الجدول الآتي توزيع عينة الدراسة بحسب الصف الدراسي:

النسبة المئوية %	التكرار	الصف
٤٤,٧	١٧٩	الثامن الأساسي
٥٥,٣	٢٢١	التاسع الأساسي
١٠٠	٤٠٠	المجموع

أداة الدراسة:

أعد الباحث أداة للدراسة (استبانة) لغرض جمع المعلومات بعدما استُعرضَ الأدب التربوي الخاص باللاجئين الفلسطينيين. وقد تضمنت الأداة رسالة موجهة للتلاميذ حول الهدف من الدراسة وكيفية تعبئة الاستبانة، وجزأين، يتضمن الأول منهما: متغيرين مرتبطين بالتلاميذ وهما: الجنس والصف الدراسي، أما الجزء الثاني: فيتكون من قائمة مكونة من (٣٠) عبارة لها علاقة بممارسات التلاميذ الداعمة لحق العودة، وهي موزعة على ثلاثة أبعاد وهي:

- بعد الالتزام (ويشمل العبارات ذات الأرقام الآتية:

.(٢٨،٢٦،٢٠،١٩،١٨،١٦،١٠،٩،٤،٢،١)

- البعد المعرفي (ويشمل العبارات ذات الأرقام الآتية:

.(٢٥،٢٤،٢٣،٢١،١٧،١٢،١١،٨،٧،٦)

- بعد الميل أو الرغبة بالممارسة (ويشمل العبارات ذات الأرقام الآتية:

.(٣٠،٢٩،٢٧،٢٢،١٥،١٤،١٣،٥،٣)

وقد تدرجت الاستبانة ثلاثياً بحسب مقياس (ليكرت) لتحديد مستوى موافقة التلاميذ عليها، وهي (أوافق، متردد، أعارض).

صدق الاداة:

١- صدق المحتوى: عرضت الاستبانة على ثمانية محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص حيث أبدوا ملاحظات حول تعديلات معينة أخذت بعين الاعتبار، وقد اعتمد اتفاق المحكمين بنسبة ٩٠٪ أساساً لاعتماد كل فقرة من فقرات الاستبانة. كما حُسب معامل ارتباط كل فقره من فقرات الاستبانة على الدرجة الكلية، حيث حصلت جميعها على معامل ارتباط مناسب باستثناء الفقرة (١٧) التي حذفت علماً أنه اعتمد معامل ارتباط (٠,٢٥) وهو الحد الأدنى لقبول الفقرة. كما حسب معامل ارتباط بيرسون لكل بعد من الأبعاد الثلاثة على الدرجة الكلية وكانت النتائج حسب الجدول الآتي:

الدلالة	معامل الارتباط	البعد
*٠,٠٠٠	٠,٧٤	بعد التزام
*٠,٠٠٠	٠,٧٠	البعد المعرفي
*٠,٠٠٠	٠,٧٤	بعد الميل

٢- **ثبات الأداة:** حسب الباحث معامل الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا (٠,٧١) ، وهو معامل ثبات جيد يفني بأغراض الدراسة وقد حذفت الفقرة (١٧) لعدم حصولها على معدل ثبات مناسب .

إجراءات الدراسة:

- أجريت الدراسة وفق الخطوات الآتية :
- إعداد أداة الدراسة بصورتها الحالية .
- تحديد أفراد عينة الدراسة .
- توزيع الاستبانة .
- تجميع الاستبانة من أفراد العينة وترميزها وإدخالها إلى الحاسب الآلي ومعالجتها إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) .

متغيرات الدراسة:

- أ- المتغيرات المستقلة : وتتمثل في الآتي :
 - الجنس وله مستويان : ذكر وأنثى .
 - الصف الدراسي وله مستويان : الصف الثامن والصف التاسع .
- ب- المتغير التابع : ويتمثل بالدرجة التي يحصل عليها التلميذ في إجابته عن فقرات أداة الدراسة وتحدد ب (٩٠) أي أعلى درجة محتملة و (٣٠) أي أدنى درجة محتملة .

المعالجة الإحصائية:

عولجت الدراسة الحالية إحصائياً بعد أن أدخلت البيانات إلى الحاسب الآلي وعولجت باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) حيث استخدمت الأساليب الآتية :

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمدى الربيعي .
- تحليل الانحدار المتعدد .
- تحليل التباين الثنائي .

نتائج الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى شيوع بعض الممارسات الداعمة لحق العودة لدى تلاميذ الصفين الثامن والتاسع الأساسيين في مدارس مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في محافظة نابلس (بلاطة ، وعسكر ، وعين بيت الماء) وإلى ترتيب الأبعاد المتعلقة بتلك الممارسات الداعمة لحق العودة بحسب أهميتها، كما هدفت إلى معرفة تبيان أثر متغيري الدراسة (الجنس ، والصف الدراسي والتفاعل بينهما) في التمسك بالممارسات الداعمة لحق العودة. ولتحقيق هدف الدراسة طورت استبانة مكونة من (٣٠) فقرة تأكد الباحث من صدقها ومعامل ثباتها، وبعد عملية جمع الاستبانات رُمزت وأدخلت إلى الحاسوب وولجت إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وفيما يأتي نتائج الدراسة.

أولا النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة:

ما مدى شيوع الممارسات الداعمة لحق العودة بين تلاميذ الصفين الثامن والتاسع الأساسيين في مدارس مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في مدينة نابلس؟
وقد حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد عينة الدراسة (ن=٤٠٠) على المقياس الكلي، وبيّن الجدول الآتي ترتيباً تنازلياً ل فقرات الاستبانة تبعاً للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

الرقم	رقمها في الاستبانة	الفقرة	المتوسط	الانحراف	شيع الممارسة
١	٦	أستمع لحديث كبار السن عن ذكرياتهم في بلدانهم التي هجروا منها.	٢,٧٨	٠,٤٤٣	عال
٢	١٩	أشجع بقاء الاحتفاظ بالأوراق الثبوتية للملكية في أرضنا المسلوبة.	٢,٧٧	٠,٤٨٣	عال
٣	١	يزداد إيماني بحق العودة يوماً تلو الآخر.	٢,٧٦	٠,٤٩٢	عال
٤	٢٢	أعمل على الاحتفاظ ببعض قطع الأثاث والأدوات التراثية المرتبطة بالعودة.	٢,٧٦	٠,٤٧٤	عال
٥	٤	ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من نكبات متلاحقة يعزز التمسك بحق العودة.	٢,٧٥	٠,٥٨٠	عال

الرقم	رقمها في الاستبانة	الفقرة	المتوسط	الانحراف	شيوخ الممارسة
٦	٢٠	أعتقد أن ملبوسات التراث الشعبي تعزز مبدأ الحق في العودة.	٢,٧٣	٠,٥٣٢	عالٍ
٧	٢٧	عندما أشاهد صورة من صور النكبة يتولد لدي دافع التحدي للعودة.	٢,٧٠	٠,٥٦٥	عالٍ
٨	١٨	أقدر احتفاظ أهلي بمفاتيح منزلهم مما يبعث في النفس الأمل بالعودة.	٢,٦٨	٠,٥٨٦	متوسط
٩	٢١	أجلس كثيراً للاستماع عن أحداث واجهت المهجرين.	٢,٦٧	٠,٥٩٠	متوسط
١٠	٥	تجذبني المشاهد التي تحوي دلالات بحق العودة كالمفاتيح مثلاً.	٢,٦٥	٠,٥٩٤	متوسط
١١	٢٣	أعرف عدداً من أسماء القرى التي دمرت وهجر أصحابها.	٢,٦٥	٠,٦٠٣	متوسط
١٢	١٥	كثيراً ما تعرضت لمواقف زادت من شعوري بحق العودة.	٢,٦٥	٠,٦١٤	متوسط
١٣	١٢	أعرف ما كانت تشتهر به بلدي من زراعة وصناعة وغيرها . . .	٢,٥٩	٠,٦٨١	متوسط
١٤	٢	كثرة المصائب التي تواجهنا لكوننا لاجئين تزيد من حقنا بالعودة.	٢,٥٨	٠,٦٧٥	متوسط
١٥	٢٦	أقدر من يسمون أبناءهم على أسماء مدن أو أحياء داخل الخط الأخضر.	٢,٥٨	٠,٦٦٠	متوسط
١٦	٨	أعرف باستخدام الخريطة أو بدونها) موقع البلد الذي عاش به أهلي.	٢,٥٥	٠,٧١٧	متوسط
١٧	١٣	أشجع التواصل مع من تبقى من عائلتي داخل الخط الأخضر.	٢,٥٢	٠,٧١٩	متوسط
١٨	٢٨	أحتفظ بصورة على الأقل تظهر مشهداً من مشاهد الهجرة.	٢,٥١	٠,٧٢٧	متوسط
١٩	١٦	أشارك بأنشطة وفعاليات تكرس حق العودة.	٢,٤٤	٠,٧٦٠	متوسط
٢٠	٢٥	لدي معرفة بالتقاليد المتعلقة بالأفراح والأحزان التي مارسها الآباء والأجداد	٢,٤٢	٠,٧٢٥	متوسط
٢١	١١	لدي معرفة بالطريقة التي رحل بها أهلي عن بلدهم.	٢,٣٦	٠,٧٩٤	متوسط

الرقم	رقمها في الاستبانة	الفقرة	المتوسط	الانحراف	شيوخ الممارسة
٢٢	٩	اعتبر أن التعويض على حساب حق العودة قرار ظالم .	٢,٣٠	٠,٨٥٣	متوسط
٢٣	١٠	اعتقد أن التعويض عن حق العودة مرفوض .	٢,٢٨	٠,٨٥٥	متدنٍ
٢٤	١٤	أعاب أهلي لأنهم تركوا أرضهم التي يجب أن يصمدوا فيها .	٢,٢٦	٠,٧٩٨	متدنٍ
٢٥	٧	لدي تفاصيل دقيقة (معلومات) عن البلدة أو المدينة التي هجرنا منها .	٢,٢٥	٠,٧٧٩	متدنٍ
٢٦	٢٤	لدي معرفة بالتركيبة العائلية للبلد التي انحدر منها أهلي .	٢,١٧	٠,٧٨٨	متدنٍ
٢٧	٣	حصلنا على مساعدات يعزز حاجتنا الملحة لحق العودة .	٢,١٢	٠,٨٨٥	متدنٍ
٢٨	٣٠	أشجع زملائي على الزواج من داخل الخط الأخضر .	١,٩٩	٠,٨٦٧	متدنٍ
٢٩	٢٩	أشجع زواج قريباتي من عرب يقيمون داخل الخط الأخضر .	١,٩٨	٠,٨٣٨	متدنٍ
		الدرجة الكلية	٢,٤٩	٠,٢١٢	متوسطة

يتبين من نتائج الجدول السابق أن الدرجة الكلية لممارسات التلاميذ الداعمة لحق العودة كانت متوسطة (٤٩ ، ٢) ، حيث اعتبر الباحث أن المتوسط (٥ ، ١-٢) للممارسة متدنية الشيوخ ، والمتوسط (٢ ، ٥-٠) للممارسة متوسطة الشيوخ ، والمتوسط (٥ ، ٢-٣) للممارسة عالية الشيوخ .

يتضح من نتائج الجدول (٣) السابق وباستخدام المئين (٢٥) أن هناك ثماني ممارسات من أصل (٢٩) تتسم درجة ممارستها بالعالية ، فيما يشير المئين (٥٠) الى أن هناك (١٤) ممارسة يتصف مدى ممارستها بالمتوسط ، وأخيراً يظهر المئين (٧٥) أن هناك (٨) ممارسات من أصل (٢٩) ممارسة يتصف مدى ممارستها بالمتدني .

ويرى الباحث أن مدى ممارسة التلاميذ لحق العودة بدرجة متوسطة يعد أمراً مقبولاً ، لغياب دور مؤسساتي وتربوي ناجح لأن دور المناهج في ذلك محدود ، حيث يدمج حق العودة ضمن سلسلة مشروع تعليم حقوق الإنسان والتسامح وحل النزاعات ، ورغم أهمية ذلك ، إلا أنه لا يصل بالتلاميذ إلى وضع متقدم بهذا الخصوص ، كما يكتسب الأبناء هذه الممارسات

بطريقة عفوية غير منظمة، إذ تكتسب بالمشاهدة أو المشاركة في مهرجانات أو نشاطات أو أمسيات أو أحاديث الآباء والأجداد والجيران، وهذه الطرق والوسائل رغم أثرها لكنها لا تصل بالفرد إلى درجة كبيرة من الممارسة والوعي اللازمين لقضية أثارت جدلاً كبيراً دون أن تحقق نتائج مرجوة للاجئين، مما افتر من همتهم وخلخل من ثقتهم في تحقيق عودتهم رغم تنامي عقيدتهم المرتبطة بحب الأرض وعشقها.

وفيما يخص أبرز ثماني (٨) ممارسات لدى هؤلاء التلاميذ يرى الباحث أن معظم هذه الممارسات ذات علاقة برغبة شديدة بإبقاء حق العودة قائماً، بل ربما تمثل الحد الأدنى لبقاء حق العودة ماثلاً. وتتمثل هذه الممارسات بالحفاظ على الأوراق الثبوتية للممتلكات، والحفاظ على الملابس وبعض مشاهد الهجرة ومفاتيح المنازل التي أصبحت تأخذ شعاراً للعودة. أما الممارسات ذات المدى المتوسط وعددها (١٣) ممارسة، فهي ذات ارتباط بذكرات مؤلمة للمهجرين، وإن استمرار أخذها بالاعتبار يبقي ذاكرة الوطن حية في الحاضرة الفلسطينية، ومثال ذلك المعرفة الدقيقة لبلدان المهجرين وقراهم، وما تشتهر به من مزروعات وبعض التقاليد المتعلقة بالأفراح والمناسبات، بالإضافة إلى احتواء بعض الصور والدلالات لحق العودة.

وفيما يخص الممارسات التي حصلت على درجة متدنية من الممارسة فهي ذات علاقة بمبدأ التعويض وتقريع الأهل على هجرتهم لوقوع ذلك قسرياً، بالإضافة إلى غياب معرفة دقيقة بجغرافية البلد التي ينحدرون منها، وكذلك التركيبات العائلية لبلداتهم، كما تأتي قضية الزواج من داخل الخط الأخضر أو العكس في أدنى مرتبة لتدني الثقة بالقرارات الإسرائيلية التي تهمل الحقوق الفردية وتعقيدات التنقل والتواصل بين الأهل في الجانبين.

النتائج المتعلقة بفرضيتي الدراسة:

الفرضية الأولى:

وتنص هذه الفرضية على أنه " لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($d \leq 0.05$) بين متوسطات الأبعاد الثلاثة (الالتزام، والبعد المعرفي "الوعي، والرغبة أو الميل) في استجابات تلاميذ الصفين الثامن والتاسع الأساسيين لمدى الممارسات الداعمة لحق العودة. وقد كانت النتائج المتعلقة بتحليل الانحدار المتعدد لمدى تأثير أبعاد الممارسات الداعمة لحق العودة عند تلاميذ الصفين الثامن والتاسع الأساسيين بحسب الجدول الآتي:

تحليل الانحدار المتعدد لمدى تأثير أبعاد الممارسات السلوكية الداعمة لحق العودة

البعد	معامل الارتباط	معامل التفسير	معامل التغيير	معامل ميل خط الانحدار واتجاهه (b)	قيمة (ت)	الدلالة
*	...	*	...			
التزام	٠,٨٧٣	٠,٧٦٢	٠,٣٨٥	٠,٧٦٢	٧٩,٩١٧	*. . . .
معرفي	٠,٩٥٩	٠,٩١٩	٠,٣٠٣	٠,١٥٧	٦٦,١١١	*. . . .
ميل	٠,٩٩٦	٠,٩٩٣	٠,٣٠٠	٠,٠٧٤	٦٣,٣٦٣	
الثابت a				-٠,٠٣٦٧	-٣,٤٧٥	٠,٠٠١

* دال على مستوى المعنوية (٠,٠٥) (p=)

يتضح من نتائج الجدول السابق أن العلاقة ما بين الأبعاد الثلاثة على الدرجة الكلية هي علاقة طردية حيث أن قيمة (b) موجبة في جميع الحالات، وهذا ما يشير إلى أن الممارسات الداعمة لحق العودة ذات موقف شمولي تكاملي، بحيث أن هذه الأبعاد تتفاعل فيما بينها لترسخ هذا الحلم وتجعله (متدوتاً) في شخصيات التلاميذ .

كما يتبين من نتائج الجدول أن البعد المتعلق بالالتزام كان له أكبر الأثر على ممارسات التلاميذ الداعمة لحق العودة، حيث فسّره ما نسبته (٠,٧٦٢) فيما فسّر البعد المتعلق بالمعرفة (الوعي) ما نسبته (٠,١٥٧)، أما البعد المتعلق أو بالميل أو الرغبة في الممارسات الداعمة لحق العودة فقد مثل المرتبة الأخيرة حيث فسّره ما نسبته (٠,٠٧٤) .

ويفسر الباحث حصول البعد المتعلق بالالتزام على المرتبة الأولى بأن ذلك يأتي تنويجاً للإصرار الفلسطيني على هذا الحق، ولما تلعبه الأوساط الرسمية وغير الرسمية في الحفاظ عليه، وبخاصة أن الأوضاع التي يعيشها هؤلاء التلاميذ في مخيماتهم وما يقترن فيها من صعوبة مازالت تشعر الأجيال الناشئة بمدى خسارة الأجداد، وان الإيمان باستعادة حقوقهم قضية ورثوها عنهم بل بمثابة أمانة في أعناقهم، هذا جنباً إلى جنب مع الفتاوى التي تحرم التنازل عن ذرة تراب من هذا الوطن النفيس بل يعد بمثابة خيانة كبرى، ولما يتعلق بالبعد المعرفي أو (الوعي) فلعل النكبة وما تحويه من خبرات مؤلمة لا يمكن إزالتها أو تجاهلها رغم تبدل الأجيال، لأنها ترتبط بحاجات أساسية إلى جانب حاجات أخرى ذات علاقة بتحقيق الفرد لطموحاته وأهدافه التي تحتل فيه الأرض والمسكن مكانة مهمة في وجدان اللاجئين وتفكيرهم، هذا، عدا

عن ان شعور اللاجئين بالحرمان من جهة، ونظرة الآخرين إليهم على أنهم لاجئون لتأخذ بعين الاعتبار العطف والإنسانية من جهة ثانية، وهذا يضيف إليهم دافعاً قوياً نحو معرفة بعض التفاصيل المتعلقة بالهجرة كمعرفة بلدانهم وما تشتهر به تعويضاً لما فقدوه .

وفيما يتعلق بالبعد الخاص بالرغبة أو الميل في ممارسة السلوكات الداعمة لحق العودة، يرى الباحث أن هذا البعد رغم حصوله على أدنى مرتبة بين الأبعاد الثلاثة، إلا أنه يعتبر مؤشراً مهماً نحو بقاء هذا الحق قائماً في المستقبل، فيتوارثه الأبناء جيلاً بعد جيل وتبقى استعداداتهم ورغباتهم تتعمق في فهم أوضاعهم وأسباب نكبتهم ونتائجها شغلاً شاغلاً لهم، وهذا مؤشر مهم بأن بارقة الأمل باقية رغم المعاناة، وهي بذلك تمثل بعداً استراتيجياً يتسم بطابع وطني خالد عنوانه فهم ما يدور من حول هذا الحق وتكريس ذلك لخدمته، منطلقاً من الصمود المتفاني ومقاومة النكبات وتحديها .

يتضح مما سبق أن الأبعاد الثلاثة لممارسات تلاميذ الصفين الثامن والتاسع الأساسيين تقع على خط متصل، وتتكامل فيما بينها لتعطي توجهاً جاداً نحو هذا الحق يأخذ بعد الالتزام فيه حصة الأسد، كما أن هذا الحق يكتسب بعداً معرفياً، وكأن المسألة هنا ليست ذات طبيعة عمياء بل لها مرتكزاتها وخبراتها ومعاناتها التي لا تجد بديلاً عنها، فيتجسد ذلك في رغبة جادة في ممارسة كل ما له علاقة بدعم هذا الحق والمحافظة عليه، بل جعله بوصلة تلتف الأنظار من حوله .

الفرضية الثانية:

وتنص هذه الفرضية على أنه :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha = 0,05$) بين متوسطات استجابات تلاميذ الصفين الثامن والتاسع الأساسيين حول مدى شيوع الممارسات الداعمة لحق العودة تعزى لمتغيري الجنس والصف الدراسي والتفاعل بينهما .
وقد حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر متغيري الجنس والصف الدراسي وكانت النتائج بحسب الجدول الآتي :

الانحراف	المتوسط	الصف	الجنس
٠,٤٠٥	٢,٢٦	الصف الثامن	ذكر
٠,٢٠٤	٢,٤٥	الصف التاسع	
٠,٣٢٩	٢,٣٦	المجموع	
٠,٣٧٤	٢,٣٣	الصف الثامن	أنثى
٠,٢١٨	٢,٤٦	الصف التاسع	
٠,٢٩٩	٢,٤١	المجموع	

كما استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الثنائي (2X2) Way ANOVA-2 للمتغيرات المستقلة وكانت النتائج بحسب الأتي :

الدالة	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	مصدر التباين
٠,١٦	١,٩٨١	٠,١٨٢	١	٠,١٨٢	الجنس
*٠,٠٠٠	٢٧,٨٤٧	٢,٥٦٣	١	٢,٥٦٣	الصف
٠,٢٦	١,٢٢٧	٠,١١٣	١	٠,١١٣	التفاعل
		٠,٠٩٢	٣٩٥	٣٦,٣٥٣	الخطأ
			٣٩٨	٣٩,١٦٨	المجموع

يتضح من نتائج الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات استجابات تلاميذ الصفين الثامن والتاسع الأساسيين حول الممارسات الداعمة لحق العودة تعزى لمتغير الجنس والتفاعل بين متغيري الجنس والصف الدراسي ، فيما أشارت النتائج بوجود فرق دال إحصائياً يعزى لمتغير الصف الدراسي .

ويمكن تفسير عدم وجود فرق حول الممارسات الداعمة لحق العودة بين التلاميذ يعزى إلى متغير الجنس (ذكوراً وإناثاً) إلى تشابه الأوضاع المؤثرة على وعي التلاميذ لإدراك حق العودة والتمسك به ، سواء على الصعيد الأسري من جهة أو المدرسة من جهة ثانية ، حيث أن الفرصة

مهياً لذات الجنسين بأن يتبنوا هذه الممارسات بحكم احتكاكهم ومتابعتهم ومشاركتهم ، بل مشاهدتهم لصور وجداريات تكسو جدران مخيماتهم ، وهي مشاهد تكرر هذا الحق . أما فيما يخص وجود فرق يعزى لمتغير الصف الدراسي حيث تفوق تلاميذ الصف التاسع على تلاميذ الصف الثامن الدراسي ، يرى الباحث أن هذه النتيجة منطقية حيث يتنامى الإحساس بهذا الحق ومن ثم ممارسة السلوك الداعم له بازدياد الصف الدراسي ، حيث تتمثل هذه الزيادة في جانبين : أحدهما وله علاقة بالتطور والوعي الفكري وإدراك هذا الجانب المهم والنتائج عن قدرة أكبر (بحكم زيادة العمر) في تفسير معاناة اللاجئين في مخيماتهم سواء في المسكن أو الشارع أو مختلف الخدمات ، والمحاكاة العقلية لذات التلميذ التي باتت تدرك تماماً أن النكبة التي تعرض لها اللاجئون هي السبب في كل الأزمات الخائفة التي تتناهم ، وإن عودتهم إلى ديارهم ستخفف من تلك الأزمات .

أما الجانب الثاني فإن زيادة الحصيلة الدراسية للتلميذ والأنشطة المرافقة للنشاطات التعليمية الرسمية وبخاصة أن معظم المدارس باتت تدرك مدى أهمية انخراط التلميذ في مشكلات مجتمعه ، في وقت تساعدها على ذلك جمعيات ولجان وشخصيات وطنية ذات اهتمام عالٍ بحق العودة ، لأن وكالة الغوث الدولية أعدت كراسات خاصة بحقوق الإنسان وضمنت حق العودة فيها ، كما تتضمن مناهج السلطة الفلسطينية معلومات كبيرة عن جغرافية الداخل الفلسطيني ومعاناة اللاجئين وتوزيع مخيماتهم في الداخل والخارج ، وبالتالي تزداد حصيلتهم المعرفية بزيادة الصف الدراسي .

كما يمكن تفسير عدم وجود فرق يعزى لتفاعل متغيري الجنس مع الصف الدراسي للتلميذ بأن الحياة التربوية الفلسطينية قد أوجدت قواسم مشتركة حول حق العودة ، مما قلل من الهوة بين أثر هذه المتغيرات ، وبالتالي بلورة موقف عام داعم لهذا الحق .

التوصيات:

- استناداً إلى نتائج الدراسة الحالية، فإن الباحث يوصي بالآتي:
- ١- تنشيط دور المؤسسات المجتمعية لدعم حق العودة في سائر أرجاء الوطن .
 - ٢- إجراء مزيد من الدراسات حول حق العودة لفئات عمرية مختلفة، ولمخيمات أخرى داخل الوطن .
 - ٣- إجراء دراسات مقارنة لواقع التربية على حق العودة في الداخل الفلسطيني والشتات .
 - ٤- إصدار نشرات دورية تتضمن أفكاراً متعلقة بالموضوع لتدعيم ثقافة حق العودة لمختلف المراحل الدراسية .
 - ٥- دمج حقوق اللاجئين و بضمنها حق العودة في المناهج الفلسطينية .
 - ٦- قياس أثر برامج إرشادية تدريبية تجريبية في زيادة التمسك بحق العودة للتلاميذ .
 - ٧- إجراء دراسات تكشف عن واقع حق العودة لتلاميذ آخرين يقيمون في مدن وقرى فلسطينية .
 - ٨- إنشاء مراكز ومؤسسات تهدف إلى تعزيز حق العودة وتوظيف العمل المسرحي والتمثيلي النشط .
 - ٩- إجراء برامج تلفزيونية وحلقات إذاعية ومسابقات شفوية وكتابية تسهم في استلهام حق العودة لدى التلاميذ .
 - ١٠- تنظيم مؤتمرات علمية تبحث في خطورة التنازل عن حق العودة وتعزيز الانتماء لهذا الحق المقدس .

المراجع باللغة العربية:

- * تيري رمبل (٢٠٠٠) لجنة الأمم المتحدة للتوفيق حول فلسطين، الحماية والحل الدائم للاجئين الفلسطينيين، مركز بديل / بيت لحم .
- * جيرهارد بلفر وانغريد جاسنر (١٩٩٧)، وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (بين مطرقة السياسة وسندان خدمة اللاجئين))، مشروع حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين، مركز المعلومات البديلة / بيت لحم .
- * سالم، موسى (١٩٩٧) حق العودة، بانوراما، المركز الفلسطيني لتصميم الديموقراطية وتنمية المجتمع .
- * سالم، وليد (١٩٩٧) حق العودة/ البدائل الفلسطينية، بانوراما -المركز الفلسطيني لتعميم الديموقراطية وتنمية المجتمع .
- * السلطان، عدنان (١٩٩٨) الهجرة القسرية، اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية نحو التوجهات السياسية بعد مؤتمر مدريد (١٩٩١)، ومؤتمر أوسلو ١٩٩٣، مجلة الهجرة القسرية، جامعة النجاح الوطنية .
- * الطويل، فالح (١٩٩٦) اللاجئون الفلسطينيون، قضية تنتظر حلاً، مطبعة ابن خلدون / إربد، الأردن .
- * سمارة، عادل (١٩٩٩)، اللاجئون الفلسطينيون بين حق العودة واستدخال الهزيمة .
- * _____ (٢٠٠٥) هوية وانتماء، مشروع المصطلحات الأساسية للطلاب العرب، صادر عن ابن خلدون (الجمعية العربية للبحث والتطوير ومركز مكافحة العنصرية / حيفا) .
- * _____ (٢٠٠٣) اللجنة الشعبية للدفاع عن حق العودة، لا بديل عن حق العودة، عائدون . مؤتمر عقد بتاريخ ١/١٢/٢٠٠٣، نابلس .
- * _____ (٢٠٠٣) الفلسطينيون المهجرون في الداخل، أوراق عمل يقدمها بديل للنقاش، مركز بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين .
- * _____ (٢٠٠١) العودة إلى ديارهم، حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، مركز بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين .
- * _____ (٢٠٠٠) اللاجئون الفلسطينيون في الشتات، حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين .

ملحق استبانة

الممارسات الداعمة لحق العودة

الأخ الطالب الكريم،
تحية طيبة وبعد،

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى شيوع الممارسات الداعمة لحق العودة عند تلاميذ الصفين الثامن والتاسع الأساسيين في مدارس مخيمات نابلس الأساسية الثلاث (بلاطة، وعسكر، وعين بيت الماء).

أمل الإطلاع على الفقرات الواردة في هذه الاستبانة والإجابة عليها بحسب ما تراه مناسباً متمنياً عدم ترك عبارة واحدة دون الإجابة عليها وأن لا تجيب عن اية عبارة بأكثر من إجابة.

شاكراً حسن تعاونكم سلفاً،

الباحث

د. يوسف ذياب عواد

القسم الأول:

ضع علامة X للبند الذي ينطبق عليك:

الجنس: ذكر أنثى

الصف: الثامن الأساسي التاسع الأساسي

القسم الثاني:

أمامك مجموعة من العبارات والمطلوب وضع علامة T تحت البند الذي يتفق ووجهة نظرك:

الرقم	العبارة	أوافق	متردد	أعارض
١.	يزداد إيماني بحق العودة يوماً تلو الآخر .			
٢.	كثرة المصائب التي تواجهنا كوننا لاجئين تزيد من حقنا بالعودة .			
٣.	حصلنا على مساعدات يعزز حاجتنا الملحة لحق العودة .			
٤.	ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من نكبات متلاحقة تعزز لدي التمسك بحق العودة .			
٥.	تجذبني المشاهد التي تحوي دلالات لحق العودة كالمفاتيح مثلاً .			
٦.	أستمع لحديث كبار السن عن ذكرياتهم في بلدانهم التي هجروا منها .			
٧.	لدي تفاصيل دقيقة (معلومات) عن البلدة أو المدينة التي هجرنا منها .			
٨.	أعرف (باستخدام الخريطة أو بدونها) موقع البلد الذي عاش فيه أهلي .			
٩.	أعتبر أن التعويض على حساب حق العودة قرار ظالم .			
١٠.	اعتقد أن التعويض بديلاً عن حق العودة مرفوض .			
١١.	لدي معرفة بالطريقة التي رحل بها أهلي عن بلدهم .			
١٢.	أعرف ما كانت تشتهر به بلدي من زراعة وصناعة وغيرها . . .			
١٣.	أشجع التواصل مع من تبقى من عائلتي داخل الخط الأخضر .			
١٤.	أعاتب أهلي لأنهم تركوا أرضهم التي يجب أن يصمدوا فيها .			
١٥.	كثيراً ما تعرضت لمواقف زادت من شعوري بحق العودة .			
١٦.	أشارك بأنشطة وفعاليات تكرس حق العودة .			
١٧.	كلما مات قسم من المسنين المهجرين يضعف أمني بالعودة .			
١٨.	اقدر احتفاظ أهلي بمفاتيح منزلهم لما يبعث في النفس الأمل بالعودة .			
١٩.	أشجع بقاء الاحتفاظ بالأوراق الثبوتية للملكية في أرضنا المسلوبة .			
٢٠.	أعتقد أن ملابس التراث الشعبي تعزز مبدأ الحق في العودة .			
٢١.	أجلس كثيراً للاستماع عن أحداث واجهت المهجرين .			
٢٢.	اعمل على الاحتفاظ ببعض قطع الأثاث والأدوات التراثية المرتبطة بالعودة .			
٢٣.	أعرف عدداً من أسماء القرى التي دمرت وهجر أصحابها .			
٢٤.	لدي معرفة بالتركيبة العائلية للبلد التي انحدر منها أهلي .			
٢٥.	لدي معرفة بالتقاليد المتعلقة بالأفراح والأحزان التي مارسها الآباء والأجداد			

			٢٦ . أقدر من يسمون أبناءهم على أسماء مدن أو أحياء داخل الخط الأخضر .
			٢٧ . عندما أشاهد صورة من صور النكبة يتولد لدي دافع التحدي للعودة .
			٢٨ . أحتفظ بصورة على الأقل تظهر مشهداً من مشاهد الهجرة .
			٢٩ . أشجع زواج قريباتي من عرب يقيمون داخل الخط الأخضر .
			٣٠ . أشجع زملائي على الزواج من داخل الخط الأخضر .

ملاحظة : حذفت الفقرة رقم ١٧ لعدم حصولها على معامل ثبات مناسب .